

11 نوفمبر 2020

إلى من يهمله الأمر،

تم تأسيس البنك التجاري عام 1975 تحت رقم السجل 150 من وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر،
موجه ومشرف عليه من قبل مصرف قطر المركزي.

يقوم البنك التجاري بكافة الأنشطة المصرفية بما يتوافق مع قانون مصرف قطر المركزي رقم 20 لسنة
2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بذلك يولي اهتماماً خاصاً لمتطلبات مكافحة غسل
الأموال/مكافحة الإرهاب والعقوبات، ويلتزم التزاماً شديداً بضمان الامتثال بالتعليمات التوجيهية. تشمل
قوانين وأنظمة دولة قطر المشتركة ولكن لا تقتصر على المجالات التالية:

- أنظمة وضوابط وسياسات وإجراءات داخلية
- إجراءات اعرف عميلك، بما في ذلك تدابير العناية الواجبة للعميل، وتدابير العناية الواجبة المشددة،
حيثما كان ذلك مطبقاً.
- تعيين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للإشراف على الامتثال للوائح المحلية وكذلك دولياً
- تحديد والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه
- تدريب الموظفين ونشر التوعية
- متطلبات الاحتفاظ بالسجلات
- تحديد مسؤوليات الإدارة العليا

بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك التجاري الضوابط التالية:

- سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات
- برامج لفحص العقوبات ومراقبة المعاملات، بما في ذلك تحديث يومي لفحص قاعدة العملاء فحص
جميع المعاملات في الوقت الحقيقي عبر لوائح العقوبات واللوائح السوداء المحلية والدولية (الأمم
المتحدة، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، الاتحاد الأوروبي، قائمة العقوبات البريطانية، والإنتربول)
- إنشاء قسم قطاع الالتزام والمراقبة على الجرائم المالية للإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل
الإرهاب، والعقوبات.
- وحدة التدقيق
- إجراءات الإبلاغ عن أنشطة/معاملات الاشتباه لوحدة المعلومات المالية.
- المبادئ التوجيهية للنهج القائم على المخاطر لتصنيف العملاء.

علاوة على ذلك، لدى البنك التجاري سياسة "عدم قبول المخاطر" في المجالات التالية:

- الأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات
- فتح الحسابات المبهمة/المجهولة
- العملات المشفرة والرقمية والافتراضية

The Commercial Bank (P.S.Q.C.)

CR No. 150, PO Box 3232

Doha, State of Qatar

Tel: +974 4449 0000

Fax: +974 4449 0070

البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)

س.ت. ١٥٠ ص.ب ٣٢٣٢

الدوحة، قطر

هاتف: +974 4449 0000

فاكس: +974 4449 0070



- التعامل مع البنوك الوهمية
- العملاء العابرون
- الأنشطة غير القانونية مثل المقامرة، صناعة الترفيه للبالغين، تجار الأسلحة غير الشرعيين، المخدرات غير المشروعة، والاتجار بالبشر، إلخ.

أخيراً، لدى البنك التجاري سياسة "الإبلاغ عن المخالفات" عن حسن نية، لحماية الموظفين المسؤولين عن إبلاغ أي نشاط مشبوه.

مع تحياتي،

عبدالله أحمد الفضلي

مساعد مدير عام أول، رئيس قطاع الالتزام